تحليل نقدي لوجهة نظر إدموند هايز تجاه تكفيرات الإمام الهادي عليه السلام

مهدي عسگري
طالب دكتوراه، كلية الفلسفة، جامعة الأديان والمذاهب، قم المقدسة، إيران
mehdiaskari1371@gmail.com

A Critical Analysis of Edmund Hayes's View of Imam al-Hādī's Excommunications

Mehdi Asgari
PhD student , Faculty of Philosophy , University of Religions and Denominations , Holy Qom , Iran

الملخص:-

في مقالته المنشورة عام ٢٠٢٣ بعنوان (تشدخ رأسه بالحجر: التكفير الإمامي وإنتاج الانحراف في الشيعة الإمامية في أواخر القرن التاسع)، يدرس إدموند هايز الأفراد الذين واجهوا الحرمان من الإسلام على يد الإمام الهادي والإمام الحسن العسكري عليهما السلام، ويؤكد هايز أن هذين الإمامين كان لهما دوافع مالية وسياسية لهذا الحرمان، وينصب التركيز الأساسي لهذا النقد على تأكيد هايز بخصوص الإمام الهادي عليه السلام، ومن بين الأفراد الخاضعين للتدقيق: الشريعي والحسن بن محمد بن بابا القمي، محمد بن الحسين الفهري، وفارس بن حاتم القزويني، يقدم هذا النقد لوجهة نظر هايز قراءة جديدة لتكفير الإمام الهادي عليه السلام، باستخدام الطريقة المكتبية لجمع البيانات من خلال الطريقة الوصفية ـ التحليلية لتحليل البيانات، ويخلص المقال إلى الاستنتاجات الآتية:أولاً: يرى الباحث أن دراسة هايز تفتقر إلى استكشاف شامل للمصادر المتاحة.ثانيًا: يشير الباحث إلى أن هايز يقدم تفسيراً عفا عليه الزمن للحرمان الكنسي.ثالثاً: يسلط الباحث الضوء على الخلل في تصوير هايز لمكانة الإمام عليه السلام. رابعاً: يشير الباحث في نقده إلى الحالات التي لا يتم فيها دعم ادعاءات هايز بالأدلة.

الكلمات المفتاحية: الإمام الهادي عليه السلام، أدموند هايز، التكفير، الشريعي، ابن بابا القمي، الفهري، فارس بن حاتم.

Abstract:-

In his 2023 article titled "'Smash His Head with a Rock':

Imāmic Excommunications and the Production of Deviance in Late Ninth-Century Imāmī Shīʿism," Edmund Hayes examines individuals who faced excommunication from Islam by Imam al-Hādī and Imam al-Ḥasan al-ʿAskarī. Hayes contends that these two Imams had financial and political motives for these excommunications. The primary focus of this critique is on Hayes's assertion regarding Imam al-Hādī. The individuals under scrutiny include al-Sharīʿī, al-Ḥasan b. Muḥammad b. Bābā al-Qummī, Muḥammad b. al-Ḥaṣīn al-Fihrī, and Fāris b. Ḥātim al-Qazwīnī. This critique presents a fresh examination of Imam al-Hādī's excommunications, employing the library method of data collection and the descriptive-analytic method of data analysis. The article drawn the following conclusions:.

Firstly: it argues that Hayes's study lacks a comprehensive exploration of the available sources.

Secondly: it suggests that Hayes offers an anachronistic interpretation of excommunication.

Thirdly: it highlights a deficiency in Hayes's portrayal of the Imam's standing.

Fourthly: the critique points out instances where Hayes's claims are not supported by evidence.

Key words: Imam Al-Hadi (peace be upon him), Edmund Hayes, excommunication (takfīr) , al-Sharīʿī, Ibn Bābā , al-Fihrī , Fāris b. Ḥātim.

المقدّمة:

"إدموند هيز" باحثٌ والأستاذ المساعد بجامعة ليدن، حصل في سنة ٢٠١٥ م على شهادة الدكتوراه مع مرتبة الشرف من جامعة شيكاغو، قسم اللغات والحضارات في الشرق الأدنى، حيث يتركّز مجال أبحاثه على التاريخ المبكّر للإسلام، ولا سيّما تاريخ التشيّع؛ وقد نشر في سنة ٢٠٢٣ مقالة تحت عنوان: (تشدخ رأسه بالحجر: التكفير الإماميّ وإنتاج الانحراف في الشيعة الإماميّة في أواخر القرن التاسع)؛ وهي موضوع الدراسة الحالية.

قسّم "إدموند هيز" مقالته إلى عدّة أقسام:

١ـ **المقدّمة**: استعرض في هذه المقدّمة عدداً من الأبحاث التاريخيّة بخصوص التكفير وخلفيّاته التاريخيّة.

٢ـ **التكفيرات في عصر الإمام الهادي** عليه السلام: أومأ "هيز" في هذا القسم من المقالة إلى مجموعة من الشخصيّات التي كُفّرت من قبل الإمام الهادي عليه السلام؛ وهم: الشريعي، والحسن بن محمّد بن بابا القمّي، ومحمّد بن الحسين الفهريّ، وفارس بن حاتم القزوينيّ.

٣ـ **التكفيرات في عصر الإمام الحسن العسكريّ** عليه السلام: أُشير في هذا القسم من المقالة إلى شخصيّات كُفّرت من طرف الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام، حيث تتمثّل هذه الشخصيّات التي أوردها "هيز" في كلّ من: ابن نصير، وعروة الدهقان، والقاسم بن يقطين، وأحمد بن هلال العبرتائيّ.

٤ـ **التحليل**: يستعرض "هيز" في هذا القسم مجموعةً من التحليلات ذات الصلة بلغة التكفير، ومنهجه، ونتائجه، حيث يتطرّق في هذا المقام بشكل خاصّ إلى مسألة العُنف.

بالنظر إلى كلّ ما ذُكر، يتبيّن أنّ المسألة الأساس التي تسعى هذه المقالة إلى تسليط الضوء عليها تتمثّل في عرض دراسة نقديّة لآراء "هيز" المطروحة في القسم الثاني من مقالته؛ والذي خصّصه للإمام الهادي عليه السلام. ومن الجدير بالذكر أنّنا سنعمل ـ عند نقل النصوص التي ترجمها "هيز" ـ على الرجوع إلى أصلها العربيّ؛ أجل، إذا كانت ترجمتُه تتضمّن رأيًا خاصًّا، ففي هذه الحالة فقط، سنسعى إلى دراسة ترجمة النصّ العربيّ بعينها.

سابقة البحث:

بحسب تتبّعنا القاصر، لم يُوجّه أيّ نقد إلى مقالة "هيز" بنحو عامّ، وإلى هذا القسم المرتبط بالإمام الهادي عليه السلام بنحو خاصّ.

الشريعي

يُشير "هيز" في القسم الثاني من مقالته إلى تكفيرات الإمام الهادي عليه السلام؛ وأوّل شخصيّة يذكرها هنا رجل اسمه الشريعي، حيث يستند في حديثه عن هذه الشخصيّة إلى رواية الشيخ الطوسيّ في كتابه الغيبة، والتي يستعرض فيها مجموعة من المدّعين للبابيّة، والذين ذكرهم تحت عنوان: «ذكر المذمومين الذين ادّعوا البابيّة ﴿والسفارة كذبًا وافتراءً﴾ لعنهم الله» (الطوسي، ١٤١١، ص٣٩٧).

جاءت الفقرة التي استند إليها "هيز" بالنحو الآتي: «وهو أوّل من ادّعى مقامًا لم يجعله اللّه فيه ولم يكن أهلاً له، وكذب على اللّه وعلى حججه عليهم السلام، ونسب إليهم ما لا يليق بهم وما هم منه براءٌ؛ فلعنته الشّيعة، وتبرّأت منه، وخرج توقيع الإمام عليه السلام بلعنه والبراءة منه» (الطوسي، ١٤١١، ص ٣٩٧؛ Hayes, 2023, p 59).

يُمكننا تقسيم التحليل الذي طرحه "هيز" لهذه الفقرة إلى قسمين: أ) يعتقد "هيز" أنّ المرجعيّة المشروعة كانت تُواجه في عصر الإمام الهادي عليه السلام مجموعة من التحدّيات؛ ومن هنا، فإنّ عبارة «مَقَامًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ فِيهِ» تُشير إلى أنّ الشريعي إمّا أنّه نصّب نفسه كوسيط للأئمّة، أو أنّه ادّعى لنفسه الإمامة الإلهيّة. ب) يرى "هيز" أنّ الشريعيّ اتُّهم أيضًا بادّعاء مقام الألوهيّة للأئمّة؛ وبعبارة أخرى، أنّه غالى في مقامهم وحقّهم عليهم السلام. ولا يخفى أنّه إذا سلّطنا الضوء على مسألة غلوّ الشريعيّ، فإنّ البُعد الاعتقاديّ لتكفيره يتّضح بكلّ جلاء؛ لأنّه كان يطرح كلامًا في حقّ الأئمّة هو عين الكفر.

لكن، يجب علينا أيضًا أن نأخذ بعين الاعتبار البُعد السياسيّ لهذا التكفير، والمكنون في طيّات بُعده الاعتقاديّ؛ ببيان أنّه من المحتمل أن يكون الشيعة هم أوّل مجتمع محلّي تبرّأ من الشريعي (فَلَعَنَتْهُ الشِّيعَةُ، وتَبَرَّأَتْ مِنْهُ)؛ لكنّ هذا التبرّي تحوّل إلى حكم رسميّ بعد صدور التوقيع من الإمام؛ ومن هنا، بوسعنا أن نستنتج أنّ الإمام استجاب للشكاوى المطروحة من قبل المجتمع، وساند الشكاة في مقابل أيّ دفاع قد يلتجئ إليه الشريعيّ وأنصاره (Hayes, 2023, p 60).

النتيجة النهائيّة التي بوسعنا أن نخلص إليها من كلام "هيز" عن الشريعيّ هي أنّ الشيعة قد ارتدّوا عنه أوّلاً بسبب كلماته؛ ثمّ كفّره الإمام بعد ذلك؛ وهذا بُعد سياسيّ مخبوء في البعد الاعتقاديّ للتكفير.

دراسة وتحليل:

من هو الشريعيّ؟ توجد في متناولنا معلومات ضئيلة جدًّا عن حياته وعلاقته بالإمام عليه السلام وبالشيعة؛ ففي بعض المصادر، ذُكر اسمه بهذا النحو: «محمّد بن موسى الشريقيّ»، وعُدّ من تلامذة علي بن حسكة (الكشّي، ١٤٠٤، ج ٢، ص ٨٠٦)؛ وفي مصادر أخرى، أُشير إليه باسم محمّد بن موسى السريعيّ (الطوسيّ، ١٤٢٧، ص ٥٨٩)؛ كما أومأ إليه آخرون باسم «أبو محمّد الحسن الشريعيّ» (الطبرسيّ، ١٤٠٣، ج ٢، ص ٤٧٤). ويبقى أنّ اسمه غير معروف؛ ولهذا، فقد اشتُهر بلقبه؛ غاية الأمر أنّ التلعكبريّ يذكر بنوع من التردّد أنّ اسمه هو «حسن»؛ كما جاء في خبر الشيخ الطوسيّ الوارد في كتابه الغيبة (الطوسيّ، ١٤١١، ص ٣٩٧)؛ ولعلّ سبب هذه التسمية يكمن في أنّ معظم الملقّبين بأبي محمّد اسمُهم حسن (الشوشتريّ، ١٤١٠، ج ٣، ص ٢٦٢).

ويُعدّ كتاب الغيبة للشيخ الطوسيّ أقدم مصدر تحدّث عن الشريعيّ وعلاقته بمجتمع الإماميّة؛ كما أنّ الآخرين نقلوا رواية الشيخ الطوسيّ الواردة بهذا الخصوص؛ ومن هنا، فإنّ خبر الشيخ الطوسيّ في الغيبة هو خبر منفرد، لكنّه ـ من حيث رواته ـ صحيح السند؛ وعليه، بوسعنا القول إنّ الشريعيّ غالى في حقّ الأئمّة، وادّعى لهم مقام الألوهيّة، ولنفسه مقام السفارة؛ ولهذه الأسباب، كفّره الإمام عليه السلام.

ويوجد مصدرٌ آخر من المصادر المتقدّمة والمعاصرة للشيخ الطوسي يستعرض عقائد الشريعي وفرقة الشريعيّة بهذا النحو: «والشريعيّة أتباع رجلٍ كان يُدعى شريعًا، وكان يقول: إنّ الله تعالى حلّ في خمسة أشخاص؛ في محمّد، وعليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين؛ وكانوا يقولون: إنّ هؤلاء آلهة، ولهؤلاء خمسة أضداد. ثمّ كان قوم منهم يقولونّ أنّ أضدادهم مذمومون، وقوم منهم يقولون أنّها لا يُذمّون؛ لأنّ فضل هؤلاء لا يتبيّن إلاّ بأضدادهم؛ وهذا الشريعي كان يدّعي لنفسه الإلهيّة» (الإسفراييني، [لا تا]، ص ١٠٧ و١٠٨). فبالنظر إلى هذا النصّ، بوسعنا القول: إنّه كان حقًّا من الغلاة والحلوليّة.

لكن، توجد مصادر أقدم تحدّثت عن الشريعي وعقائده؛ من بينها: الفَرق بين الفِرق لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ ق)، حيث جاء فيه: «وحُكي عن الشريعي أنّه ادّعى يومًا أنّ الإله حلّ فيه» (البغدادي، ١٤٠٨، ص ٢٣٩).

ويتقدّم كتاب مقالات الإسلاميّين لأبي الحسن الأشعريّ (ت ٣٣٠ هـ ق) على كتاب البغدادي، حيث يتطرّق الأشعريّ في هذا الكتاب إلى فرقة الشريعيّة تحت نفس هذا العنوان، ويستعرض عقائدها بالشكل الآتي: «والصنف الثالث عشر من أصناف الغالية هم أصحاب «الشريعيّ» يزعمون أنّ اللّه حلّ في خمسة أشخاص: في النبيّ، وفي عليّ، وفي الحسن، وفي الحسين، وفي فاطمة؛ فهؤلاء آلهة عندهم. وليس يطعن أصحاب الشريعي على النبيّ صلّى اللّه عليه وسلم، ولا يقولون عنه ما حكيناه عن الصنف الّذي ذكرناه قبلهم، وقالوا: لهذه الأشخاص الخمسة التي حلّ فيها الإله خمسة أضداد؛ فالأضداد أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص؛ وافترقوا في الأضداد على مقالتين: فزعم بعضهم أن الأضداد محمودة؛ لأنّه لا يُعرف فضل الأشخاص الخمسة إلاّ بأضدادها؛ فهي محمودة من هذا الوجه. وزعم بعضهم أنّ الأضداد مذمومة، وأنّها لا تُحمد بحالٍ من الأحوال؛ وحُكي أنّ الشريعي كان يزعم أنّ البارئ جلّ جلاله يحلّ فيه» (الأشعريّ، [لا تا]، ص ١٤ و١٥).

لقد حرصنا على نقل كلّ هذه المصادر إلى زمان أبي الحسن الأشعريّ، لكي نبيّن:

أ) أنّ "هيز" لم يُطالع المصادر المتقدّمة على الشيخ الطوسيّ، أو أنّه طالعها، لكنّه لم ينقل عنها أيّة رواية.

ب) أنّ كافّة هذه المصادر لم تتطرّق بتاتًا لعلاقة الشريعيّة بأئمّة الشيعة، وركّزت على بُعد الغلوّ فيها وحسب.

ج) أنّ هذه الروايات تحتوي على مسائل تُدينها الفرق الإسلاميّة بأجمعها؛ وبما أنّ تلك الفرقة من الغلاة كانت تُنسب إلى الشيعة، فإنّ الأئمّة عليهم السلام سعوا إلى إخماد فتنتها بين الناس.

د) أنّ هذه المصادر لم تأت بأيّ ذكر عن وجود علاقات مالية بين الشريعيّ وأنصاره، وبين الإمام عليه السلام.

وأمّا بالنسبة لما طرحه "هيز" بخصوص الطابع السياسيّ للمسألة، فإنّه محل نقاش؛ لأنّ تحليله لهذه المسألة يبتني على أنّ الشيعة تبرّؤوا في البداية من الشريعي، ليُحوّل الإمامُ بعد ذلك هذا التبرّي إلى حكم رسميّ عن طريق توقيعه؛ فنقول أوّلاً: يرد على هذا التحليل أنّه: ما هي العلّة التي عُدّ من خلالها جوابُ الإمام عليه السلام للشيعة سياسيًّا، وليس حكمًا شرعيًّا؟ لا يُقدّم إلينا "هيز" أيّ جواب عن هذا السؤال؛ وثانيًا، يبدو أنّ الشيعة كانوا على علم بأنّ الشريعيّ يتحدّث عن الأئمّة عليهم السلام بكلام مخالف للواقع؛ ولهذا، لعنوه وتبرّؤوا منه؛ فأمضى الإمام عملهم وحسب، وليس أنّه لجأ إلى هذا الفعل لكي يُسرّهم ويجلب اهتمامهم؛ وثالثًا، تحكي المنزلة التي كان يتمتّع بها الإمام عند الشيعة في ذلك العصر عن أنّ أفعالهم لم تكن تحظى بالاعتراف، مالم يُمضها عليه السلام، وأنّهم كانوا يعرضون عليه هذه الأفعال من أجل الحصول على إمضائه.

فبالنظر إلى ما سبق، بوسعنا أن نخلص إلى عدم تمكّن "هيز" من التدليل على مدّعاه بخصوص «الطابع السياسيّ» للتكفير، وأنّه غفل أيضًا عن منزلة الإمام عليه السلام لدى الشيعة.

ابن بابا والفهريّ

بعدما ينتهي "هيز" من الحديث عن الشريعيّ، يُسلّط الضوء على ابن بابا والفهري، حيث كُفّر هذين الاثنين في رسالة وردت عن الإمام الهادي عليه السلام، وجاء نصُّها في رجال الكشّي بالنحو الآتي: «محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمّد، قال: حدّثني محمّدٌ، عن محمّد بن موسى، عن سهل بن خلفٍ، عن سهيل بن محمّدٍ وقد اشتبه يا سيّدي على جماعة من مواليك أمر الحسن بن محمّد بن بابا؛ فما الّذي تأمرنا يا سيّدي في أمره: نتولّاه، أم نتبرّأ عنه، أم نمسك عنه؛ فقد كثر القول فيه؟ فكتب بخطّه وقرأته: ملعونٌ هو وفارسٌ؛ تبرّءوا منهما لعنهما اللّه! وضاعف ذلك على فارسٍ» (الكشّي، ١٤٠٤، ج ٢، ص ٨١٠).

ويقول الكشّي في موضع آخر: «قال سعدٌ: حدّثني العبيديّ، قال: كتب إلى العسكريّ ابتداءً منه: أبرأ إلى اللّه من الفهريّ، والحسن بن محمّد بن بابا القمّي؛ فابرأ منهما، فإنّي محذّرك وجميع مواليّ، وإنّي ألعنهما عليهما لعنة اللّه، مستأكلين يأكلان بنا النّاس، فتّانين مؤذيين آذاهما اللّه وأركسهما في الفتنة ركسًا. يزعم ابن بابا أنّي بعثته نبيًّا، وأنّه بابٌ عليه لعنة اللّه، سخر منه الشّيطان فأغواه؛ فلعن اللّه من قبل منه ذلك. يا محمّد، إن قدرت أن

تشدخ رأسه بالحجر، فافعل؛ فإنّه قد آذاني، آذاه اللّه في الدّنيا والآخرة» (الكشّي، ١٤٠٤، ج٢، ص٨٠٥).

يدّعي "هيز" أنّ التكفير الوارد في هذه الرسالة (تكفير ابن بابا والفهريّ) سياسيّ وماليّ في الأساس؛ وأنّ هذه التكفيرات ليست ـ من حيث المبدأ ـ في صدد الردّ على التعاليم الخاطئة لفرد من الأفراد، بل إنّ الدافع من ورائها هو الوقوف في وجه الآثار الواسعة التي سيُخلّفها كلام المكفَّر في المجتمع.

ويُركّز "هيز" في تحليله على مسألة دعوى «البابيّة»، معتقدًا أنّ كلّ من يدّعي لنفسه الوساطة بين الإمام والناس، أو بين الله تعالى والعباد يُنظر إليه في الأساس كتهديد سياسيّ للإمام؛ إذ من شأن هذا الادّعاء إضعافُ قدرة الإمام على تنظيم سلسلة مراتب الوسائط؛ وهذا الأمر هو بعينه السبب في تكفيره عليه السلام لذلك المدّعي. ولأجل هذا كلّه، يتعيّن علينا القول إنّ ماهية التكفير مُسرية ومُعدية، بحيث ما إن تُحكم بقبضتها على ذلك الشخص، حتّى تسري إلى جميع الأشخاص الذين يتّبعوه، وتعمّهم.

ويطرح "هيز" تحليلاً آخر يتّكئ على الطابع الماليّ لتكفير ابن بابا والفهريّ، حيث يعتقد أنّ هذين الاثنين كانا يُعانيان من بعض الإشكالات الماليّة؛ باعتبار أنّهما كانا يعملان على جمع أموال الأئمّة بمسوّغات واهية؛ وبعبارة أخرى، أنّهما كانا يجمعان ـ من دون تصريح ـ الأخماسَ والزكوات التي يدخل جمعُها في ضمن صلاحيات الإمام؛ وهذا بنفسه يعني الخروج عن ولايته عليه السلام؛ ومن هنا، يكون الدافع الماليّ هو الذي أدّى أيضًا إلى تكفير الإمام لكلّ من ابن بابا والفهريّ؛ وكما نعلم، فإنّ نتيجة التكفير هي قتل الشخص المكفَّر. وبناءً عليه، فإنّ الإمام كان يمتلك في تكفيره لهذين الاثنين دافعًا سياسيًّا، ودافعًا ماليًّا في الوقت ذاته (Hayes, 2023, p 60 - 61).

دراسة وتحليل

من هو ابن بابا؟ اسمه الحسن بن محمّد بن بابا؛ عدّه الشيخ الطوسيّ قمّيًا وغاليًا (الطوسيّ، ١٤٢٧، ص ٣٨٦ و٥٨٩)، كما قال عنه العلاّمة الحلّي: «قمّي غالٍ؛ ذَكَر أبو محمّد الفضل بن شاذان في بعض كتبه: أنَّ مِنَ الكَذَّابينَ المشهورين ابنُ بابا القمّي» (الحلّي، ١٤٠٢، ص٢١٢)؛ هذا، ولا توجد في متناولنا أيّة معلومات خاصّة عنه؛ شأنه في ذلك شأن

الشريعي؛ وأهمّ ما نُقل عنه يرجع إلى ما ذكره الكشّي، وجرت الإشارةُ إليه في مقالة "هيز".

من هو الفهريّ؟ اسمه محمّد بن الحصين الفهريّ (الطوسيّ، ١٤٢٧، ص٥٥٥)، منسوبٌ إلى فهر بن مالك بن النضر بن كنانة (العلياري التبريزيّ، ١٣٧١، ج٦، ص٤١٥)، وقيل عنه إنّه «ضعيف وملعون» (الحلّي، ١٤٠٢، ص ٢٥٢؛ الحرّ العامليّ، ١٣٨٥، ص٢١٨)؛ هذا، ويوجد بشأنه تكهّن لا يخلو من الأهمّية؛ إذ يعتقد عدد من الرجاليّين بوقوع تصحيف في رواية الكشّي، ويُحتمل أن يكون الفهريّ هو محمّد بن نصير النميريّ بعينه (الأردبيليّ، ١٤٠٣، ج٢، ص١٠١؛ الشوشتريّ، ١٤١٠، ج١٢، ص٦٤؛ الخوئيّ، ١٣٧٢، ج١٧، ص٣٣؛ بسّام، ١٤٢٦، ج٢، ص٢٩٠).

وحينئذ، يجب أن نسأل: ما هي العقائد التي كان يحملها محمّد بن نصير النميريّ؟ فقد شرع في دعوته بعد وفاة الشريعيّ، ساعيًا إلى تكرار ادّعاءات هذا الأخير (المامقاني، ١٣٨١، ج٢، ص١٥١). ويستعرض الكشّي عقائد النميريّ بالنحو الآتي: «قال أبو عمرٍو: وقالت فرقةٌ بنبوّة محمّد بن نصيرٍ النّميريّ؛ وذلك أنّه ادّعى أنّه نبيّ رسولٍ، وأنّ عليّ بن محمّدٍ العسكريّ عليه السلام أرسله، وكان يقول بالتّناسخ والغلوّ في أبي الحسن عليه السلام، ويقول فيه بالرّبوبيّة، ويقول بإباحة المحارم، ويحلّل نكاح الرّجال بعضهم بعضًا في أدبارهم، ويقول إنّه من الفاعل والمفعول به أحد الشّهوات والطّيّبات، وإنّ اللّه لم يحرّم شيئًا من ذلك» (الكشّي، ١٤٠٤، ج٢، ص٨٠٥). وكما نرى، فإنّ هذه عقائد يُكفّر عليها كلّ من اعتقد بها في العالم الإسلاميّ.

وبالنظر إلى ما سبق، يتبيّن أنّ كلام "هيز" يُعاني من عدّة إشكالات أساسيّة:

أ) الدعوى من دليل: يرى "هيز" أنّ تكفير ابن بابا والفهري كان في الأساس بداعٍ ماليّ وسياسيّ، غير أنّه لا شيء من الروايات التي أتى بها يُشير إلى وجود علاقات ماليّة لهذين الاثنين بالإمام الهادي عليه السلام؛ ومع أنّه أشار إلى حصول مثل هذه الارتباطات الماليّة عن طريق جمع الخُمس والزكاة، إلاّ أنّه لم يُقدّم أيّ دليل على ذلك، سوى ما جاء في رواية الكشّي؛ على أنّه لا يوجد في هذه الرواية أيّ شيء عن العلاقات الماليّة.

وعلى المستوى السياسيّ أيضًا، يعتقد "هيز" أنّ هاتين الشخصيّتين ادّعيتا البابيّة؛ وهي دعوى من شأنها المساهمةُ في إضعاف الإمام سياسيًّا؛ لكن، يبقى أنّه لم يُوضّح نوع مساهمة مسألة البابيّة في هذا الإضعاف، واقتصر على مجرّد الادّعاء.

ب) **في التحليل الذي طرحه "هيز"**، لم تُؤخذ النظريّةُ المنافسة بعين الاعتبار، والتي بيّنا سابقًا أنّها تعدّ الفهريّ هو محمّد بن نصير النميريّ بعينه؛ فلم يعمل " هيز" على ردّ هذه النظريّة، مثلما لم يأت بأيّ دليل على إثبات نظريّته الخاصّة؛ هذا، مع أنّه لو كان الفهريّ هو محمّد بن نصير النميريّ بذاته، للزم من ذلك توفّره على معتقدات تُعتبر كفرًا عند المسلمين برمّتهم، ولثبت أنّ الإمام الهادي كفّره بسبب هذه المعتقدات، وليس بسبب ارتباطه الماليّ به، أو تعريضه مكانَته عليه السلام للخطر. ومن هنا، يظهر عجزُ "هيز" وفشله بخصوص مسألة الفهريّ؛ سواءً في ردّه للنظريّة المنافسة، أو في إثباته لنظريّته الخاصّ.

ج) **توجد ملاحظة أخرى تتعلّق بمسألة البابيّة**؛ وهي أنّ عبارة الكشّي التي يستند إليها "هيز" جاءت بالنحو الآتي: «يزعم ابن بابا أنّي بعثته نبيًّا، وأنّه بابٌ عليه لعنة اللّه، سخر منه الشّيطان فأغواه؛ فلعن اللّه من قبل منه ذلك. يا محمّد، إن قدرت أن تشدخ رأسه بالحجر، فافعل؛ فإنّه قد آذاني، آذاه اللّه في الدّنيا والآخرة» (الكشّي، ١٤٠٤، ج ٢، ص ٨٠٥). فكما يظهر من هذه العبارة، فإنّ كلام الإمام عليه السلام موجّه إلى ابن بابا فقط، وليس إلى الفهريّ؛ وبالتالي، فإنّ دعوى "هيز" بخصوص بابيّة الاثنين معًا باطلة، ويجب عليه الاقتصار على ذكر ابن بابا وحسب. والمسألة الأخرى هي أنّ هذا الأخير كان يعتقد بنبوّة الإمام الهادي عليه السلام، ويرى نفسَه بابًا للنبوّة؛ ولهذا السبب لعنه الإمام عليه السلام؛ ومن المعلوم أنّ دعوى النبوّة بعد الرسول الخاتم صلوات الله عليه وآله كفرٌ في دين الإسلام، من دون أن يختصّ ذلك بزمان الإمام الهادي عليه السلام، أو بالشيعة.

فبالنظر إلى كلّ هذه المسائل، يُمكننا القول إنّ "هيز" طرح في تحليله الخاصّ لشخصيّتي ابن بابا والفهريّ كلامًا يفتقر أوّلاً إلى الدليل، ولا يوجد ـ ثانيًا ـ أيّ نصّ قادر على تفسيره، ولم تُلحظ فيه ـ ثالثًا ـ المصادر بنحو جامع؛ وإلاّ، لتوجّب عليه طرح النظريّة المعارضة؛ وبالتالي، يظهر أيضًا عجز "هيز" وفشله بخصوص مسألة ابن بابا والفهريّ.

فارس بن حاتم القزوينيّ

الشخصيّة الرابعة التي تطرّق إليها "هيز" بنحو مفصّل هو فارس بن حاتم القزوينيّ،

حيث يدّعي أنّ هناك علاقة بين تكفيره، وبين تهديده السياسيّ للإمام، وأنّ هذا التكفير انتهى في الأخير بحدوث فعل عنيف؛ ولا يخفى أنّه يُلحظ أيضًا وجود دوافع ماليّة في تكفير فارس؛ كما كان الحال بالنسبة لابن بابا والفهريّ؛ لأنّه كان يقطن قبل التكفير بسامراء، ثمّ سكن بقزوين بأمر من الإمام، حيث كان يجمع ـ بصفته وكيلاً له عليه السلام ـ الصدقات الشرعيّة (الخُمس)، ويبعثها إليه؛ وفي إحدى الفترات، لم يُرسل فارس الأموال إلى الإمام، فسعى عليه السلام إلى استبداله. ونلاحظ من مجموع الروايات الواردة في المصادر بخصوص فارس أنّه كان ينبغي تظافر عدّة عوامل من أجل إزاحة فارس؛ ويظهر في ضمن هذه الروايات أنّ بدلاءه لم يتمكّنوا من احتلال مكانته؛ ممّا دفع الإمام إلى إرسال رجال أكثر إلى مناطق قزوين وهمدان ودينور؛ لكن، حينما لم يتحقّق أيّ نجاح ملموس، أقدم على تكفير فارس.

وينقل الكشّي رسالة الإمام الواردة بخصوص هذا التكفير بالنحو التالي: «كتبت إليه: جعلت فداك، قبلنا أشياء يحكى عن فارسٍ والخلاف بينه وبين عليّ بن جعفرٍ، حتّى صار يبرأ بعضهم من بعضٍ؛ فإن رأيت أن تمنّ عليّ بما عندك فيهما وأيّهما يتولّى حوائجي قبلك، حتّى أعدوه إلى غيره؛ فقد احتجت إلى ذلك، فعلت متفضّلاً إن شاء اللّه. فكتب: ليس عن مثل هذا يسأل، ولا في مثله يشكّ؛ قد عظّم اللّه قدر عليّ بن جعفرٍ، منعنا اللّه تعالى عن أن يقاس إليه؛ فاقصد عليّ بن جعفرٍ بحوائجك، واجتنبوا فارسًا، وامتنعوا من إدخاله في شيءٍ من أموركم أو حوائجكم، تفعل ذلك أنت ومن أطاعك من أهل بلادك، فإنّه قد بلغني ما تموّه به على النّاس، فلا تلتفتوا إليه إن شاء اللّه» (الكشّي، ١٤٠٤، ج٢، ص٨٠٧).

يعتقد "هيز" أنّ هذه الرسالة: أ) لا تُكفّر فارسًا؛ ب) تضعه في صفّ وكلاء الإمام؛ ج) تسلّط الضوء على المكانة الجيّدة التي يتمتّع بها الخصم (عليّ بن جعفر)؛ د) تُحذّر من فارس الذي اعتُبر ـ على ما يبدو ـ مرتدًّا.

بعد ذلك، يُشير "هيز" إلى أنّه بوسعنا استخلاص من مجموع الروايات الواردة بشأن فارس أنّ أيّوب بن نوح كان مكلّفًا بتولّي الجانب الماليّ عِوضًا عنه، حيث نجد هذه الروايات مطبوعة كثيرًا بالطابع الماليّ. ويذكر عليّ بن عبد الله الدينوريّ أنّه جرى إرسال عدد من الأشياء القيّمة إلى فارس، لكي يوصلها للإمام؛ لكنّها لم تصله أبدًا؛ ولهذا السبب سحب منه الوكالة، وقام بلعنه.

وفي تحليله لهذه العبارة المنقولة عن الكشّي، يرى "هيز" أنّ إساءة فارس لاستغلال الأموال لم تُشكّل في البداية تمرّدًا واضحًا؛ لكن، بمجرّد أن هُدّدت مكانته كعامل ووكيل للإمام، فقد أقدم على اتّخاذ مجموعة من الخطوات المهمّة للحفاظ على هذه المكانة؛ ومن هنا، يُمكننا أن نخلُص إلى قيام فارس ـ بعد تنحيته من قِبل الإمام ـ بجمع أمواله عليه السلام باسمه الشخصيّ؛ ولهذا السبب، أصدر الإمامُ في حقّه التوقيعَ التالي: «ووجّه بتوقيعٍ من فارسٍ بخطّه له بالوصول، لعنه اللّه وضاعف عليه العذاب؛ فما أعظم ما اجترى على اللّه عزّ وجلّ وعلينا في الكذب علينا واختيان أموال موالينا! وكفى به معاقبًا ومنتقمًا؛ فأشهر فعل فارسٍ في أصحابنا الجبليّين وغيرهم من موالينا، ولا تتجاوز بذلك إلى غيرهم من المخالفين؛ كيما تحذر ناحية فارسٍ لعنه اللّه ويتجنّبوه ويحترسوا منه، كفى اللّه مؤنته، ونحن نسأل اللّه السّلامة في الدّين والدّنيا، وأن يمتّعنا بها، والسّلام» (الكشّي، ١٤٠٤، ج ٢، ص ٨٠٧ ـ ٨٠٨).

ويرى "هيز" أنّ هذا التوقيع يتضمّن أربع إشارات: أ) أنّ تأثير اللعن في هذا التوقيع يُضاهي تأثير التكفير؛ ب) أنّ من شأن هذا التوقيع منحنا مجموعة من الإرشادات لفهم كيفيّة انتشار التكفيرات الإماميّة؛ ج) أنّ رسائل الإمام ـ بشكل عامّ ـ هادفة للغاية، خلافًا للتكفيرات العمديّة والعامّة التي كانت موجودة عند المسيحيّين واليهود؛ د) يبدو أنّ مكانة الإمام ـ في الإمامة المتأخّرة ـ كانت هشّة للغاية، إلى درجة أنّه عليه السلام كان يحتاج إلى العمل بعنايةٍ من أجل الحصول على الدعم قبل إصداره للتكفير (Hayes, 2023, p 63 - 64).

ويُشير "هيز" إلى كتاب الغيبة للشيخ الطوسيّ، باعتباره من المصادر التي تمنحنا عددًا من المعلومات عن فارس، حيث جاء نصّ رسالة الإمام الواردة في هذا الكتاب بالنحو الآتي:

«رواه عبد اللّه بن جعفرٍ الحميريّ قال: كتب أبو الحسن العسكريّ عليه السلام إلى عليّ بن عمرٍو القزوينيّ بخطّه: اعتقد فيما تدين اللّه تعالى به أنّ الباطن عندي حسب ما أظهرت لك فيمن استنبأت عنه؛ وهو فارسٌ لعنه اللّه؛ فإنّه ليس يسعك إلّا الاجتهاد في لعنه، وقصده، ومعاداته، والمبالغة في ذلك بأكثر ما تجد السّبيل إليه ما كنت آمر أن يدان اللّه بأمرٍ غير صحيحٍ؛ فجدّ وشدّ في لعنه، وهتكه، وقطع أسبابه، وصدّ أصحابنا عنه، وإبطال أمره؛ وأبلغهم ذلك منّي، واحكه لهم عنّي؛ وإنّي سائلكم بين يدي اللّه عن هذا الأمر المؤكّد؛ فويلٌ للعاصي وللجاحد؛ وكتبت بخطّي ليلة الثّلاثاء لتسع ليالٍ من شهر ربيعٍ الأوّل سنة

خمسين ومائتين، وأنا أتوكّل على اللّه وأحمده كثيراً» (الطوسيّ، ١٤١١، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣).

وبرأي "هيز"، فإنّ:

أ) هذه الرسالة تُعطينا فكرة عن الطريقة التي تمّت بها المصادقة على التكفيرات بواسطة التوقيع الإماميّ؛ كما تدلّ على أنّ هذا النوع من الرسائل كان يحظى بطابع رسمي وقانونيّ.

ب) الكلمة الرئيسيّة في الرسالتين الأخيرتين (هذه الرسالة والرسالة المنقولة في رجال الكشّي) هي كلمة «اللعن»، وليست «البراءة»؛ ومن المعلوم أنّ اللعن يستتبع مجموعة من العواقب؛ نظير الانعزال، والانفصال (عن مجتمع الشيعة)، والحرمان من المناصب.

ج) هذه الرسائل تتضمّن الإشارة إلى أسلوب العقاب المتّخذ، والذي جرى بهذا النحو: أكّد الإمام على متلّقي الرسالة بأن يُنبّه بقيّة أصحابه عليه السلام على ضرورة الاحتراز عن أخوّة فارس؛ هذا، مع أنّه يظهر في المورد الأخير عدمُ وجود أيّ إشكال في نشر رسالة الإمام على نطاق واسع، خلافًا للمورد السابق الذي أمر فيه الإمام بقصر الرسالة على الخواصّ.

فبالنظر إلى المسألة الأخيرة (ج)، يُطرح علينا التساؤل التالي: هل السبب في هذا الأمر (النشر العامّ للرسالة) يرجع إلى شعور الإمام بالاطمئنان من إعلان معارضته العلنيّة لفارس؟ (Hayes, 2023, p 65).

علّة طرح "هيز" لهذا التساؤل تتمثّل في ما ذكرناه سابقًا من اعتقاده بأنّ مكانة الإمامة المتأخّرة كانت هشّةً؛ ولهذا، تعيّن على الإمام تحصيل الاطمئنان اللازم من أجل إصداره للتكفير؛ وفي هذه الحالة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الأمر الذي وجّهه عليه السلام إلى متلقّي رسالته، يُطرح علينا السؤال التالي: هل كان يتوفّر الإمام على هكذا اطمئنان من أجل تكفيره لفارس علانيّةً؟

يتطرّق "هيز" في جوابه عن هذا السؤال إلى قصّة قتل فارس، حيث يرى أنّ هذه القصّة خُتمت بنهاية مأساويّة؛ لأنّ فارس تعرّض لعمليّة اغتيال حين خروجه من المسجد؛ ومن

المحتمل أن يكون هذا الاغتيال قد وقع في المكان الذي كان يقطن به؛ أي سامراء. ويُشير "هيز" أيضًا إلى أنّ اغتيال فارس يحكي عن وجود علاقة بين التكفير الإماميّ وبين العنف؛ وبعبارة أخرى، فإنّ التكفير الذي صدر من الإمام، وعمل الشيعة بمقتضاه لم ينتج عنه إلاّ العنف؛ ولهذا السبب، يُمكننا الربط بين التكفير والعنف.

وقد جاءت رواية اغتيال فارس بهذا النحو: «حدّثني الحسين بن الحسن بن بندار القمّيّ، قال حدّثني سعد بن عبد اللّه بن أبي خلفٍ القمّيّ، قال حدّثني محمّد بن عيسى بن عبيدٍ، أنّ أبا الحسن العسكريّ عليه السلام أمر بقتل فارس بن حاتم القزوينيّ وضمن لمن قتله الجنة، فقتله جنيدٌ؛ وكان فارسٌ فتّانًا يفتن النّاس ويدعو إلى البدعة، فخرج من أبي الحسن عليه السلام: هذا فارسٌ لعنه اللّه يعمل من قبلي فتّانًا داعيًا إلى البدعة، ودمه هدرٌ لكلّ من قتله، فمن هذا الّذي يريحني منه ويقتله! وأنا ضامنٌ له على اللّه الجنّة.

قال سعدٌ، وحدّثني جماعةٌ من أصحابنا من العراقيّين وغيرهم بهذا الحديث عن جنيدٍ ثمّ سمعته أنا بعد ذلك من جنيدٍ: أرسل إلى أبو الحسن العسكريّ عليه السلام يأمرني بقتل فارس بن حاتم القزوينيّ لعنه اللّه، فقلت: لا، حتّى أسمعه منه يقول لي ذلك يشافهني به.

قال: فبعث إلي، فدعاني، فصرت إليه، فقال: آمرك بقتل فارس بن حاتم! فناولني دراهم من عنده، وقال: اشتر بهذه سلاحًا فاعرضه عليّ فذهبت فاشتريت سيفًا فعرضته عليه، فقال: ردّ هذا وخذ غيره؛ قال: فرددته وأخذت مكانه ساطورًا فعرضته عليه، فقال: هذا نعم، فجئت إلى فارس وقد خرج من المسجد بين الصّلاتين المغرب والعشاء، فضربته على رأسه، فصرعته، وثنيت عليه فسقط ميّتًا، ووقعت الضّجّة، فرميت السّاطور بين يديّ، واجتمع النّاس، وأخذت إذ لم يوجد هناك أحدٌ غيري، فلم يروا معي سلاحًا ولا سكّينًا، وطلبوا الزّقاق والدّور فلم يجدوا شيئًا، ولم ير أثر السّاطور بعد ذلك» (الكشّي، ١٤٠٤، ج٢، ص٨٠٧ - ٨٠٨).

وبرأي "هيز"، يُمكننا أن نستخلص من هذه الرواية المسائل التالية: أ) جرت حماية القاتل بنحو إعجازيّ من إصابته بأيّ أذى، كما أنّ سلاحه اختفى عن الأنظار؛ ب) لم تكن السلطة القاهرة للدولة بيد الإمام عليه السلام؛ وبالتالي فإنّ الاغتيال قد حصل خارج نطاق القوّة القضائيّة؛ ولهذا السبب (أي عدم امتلاك السلطة القاهرة للدولة)، تعيّن التوسّل بالمعجزة

لأجل حماية القاتل من تعرّضه للأذى؛ ج) يبقى أنّ ما ذكرناه آنفًا لا يعني افتقار الجُنيد لكلّ أنواع الحماية والدعم من قبل المجتمع الإماميّ، بل كان هذا الأخير يحصل على راتب منذ عمليّة الاغتيال وإلى حين وفاته (Hayes, 2023, p 65 - 66).

دراسة وتحليل

من بين الشخصيّات الأربع الذين تطرّقت إليهم هذه المقالة، فإنّ فارس بن حاتم هو الوحيد الذي وردت بشأنه تقارير ماليّة؛ ببيان أنّه كان وكيلاً من قبل الإمام عليه السلام؛ وبعد ذلك، أحجم عن أن يُرسل إليه الأموال التي كان يجمعها من الناس؛ غير أنّ هذه ليست هي النقطة الوحيدة الموجودة في الروايات الواردة بخصوص فارس بن حاتم؛ فكما جاء في رواية الكشّي، فإنّ الإمام عليه السلام يُبيّن علّة الأمر بقتله بالنحو الآتي: «... وكان فارسٌ فتّانًا يفتن النّاس ويدعو إلى البدعة» (الكشّي، ١٤٠٤، ج ٢، ص ٨٠٧)؛ فقد كان يعيش بسامراء، ونُقلت عنه مجموعة من الكتب (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٣١٠)؛ وقد قيل عنها: «وله كتبٌ كُلّها تَخليط» (الواسطيّ البغداديّ، ١٣٦٤، ص ٨٥)؛ كما نُسبت إليه أيضًا ثلّة من العقائد المُغالية (ابن داوود، ١٣٤٢، ص ٤٩٢).

ما ذكره "هيز" في هذه المقالة هو أنّ فارس بن حاتم قُتل بسبب العلاقات الماليّة التي كانت تربطه بالإمام؛ في حين أنّ الإمام عليه السلام اعتبر العلّة في أمره بهذا القتل هو إثارة الفتن والدعوة للبدع. لم يلتفت "هيز" إلى هاتين المسألتين بتاتًا؛ أو لعلّه اعتقد أنّ إثارة الفتنة والدعوة للبدعة تتمثّلان في عدم تسليم الأموال للإمام؛ غير أنّه لم يُبيّن في كلامه هذا الاحتمال، ولم يُقم عليه ـ في الوقت ذاته ـ أيّ دليل.

المسألة الأخرى المطروحة في هذا المقام هي أنّ سلسلة رواة الكشّي تتضمّن شخصًا اسمُه الحسين بن الحسن بن بندار القمّي، وهو لم يوثّق (الخوئيّ، ١٣٧٢، ج ٢٣، ص ٨٢)؛ كما أنّ البعض صرّح بتضعيف رواية الكشّي (الساعدي، ١٣٨٤، ج ٣، ص ١١)؛ ومن هنا، فإنّ احتجاج "هيز" بهذه الرواية على مسألة قتل فارس بن حاتم هو محلّ تأمّل، وعليه أن يأتي هنا بدليل آخر؛ كما أنّ ضُعف هذه الرواية سيلزم منه افتقار مجموعة من المسائل ـ نظير العنف وقتل فارس بطريقة مأساويّة و... ـ إلى أيّ تفسير معقول.

نتيجة عامّة:

يُمكننا أن نخلص من كلّ ما مرّ إلى أنّ "هيز" لم يتمكّن في تحليله لشخصيّة الشريعي من التدليل على دعواه بخصوص الطابع السياسيّ لهذه المسألة، غافلاً في الوقت ذاته عن مكانة الإمام لدى الشيعة. وفيما يخصّ ابن بابا والفهريّ، فإنّه لم يتتبّع المصادر بنحو جامع، ولم يردّ النظريّة المعارضة التي اعتبرت أنّ الفهريّ هو النميري بعينه؛ ولا يخفى أيضًا أنّه طرح هاتين الدعويين من دون إيراد أيّ دليل. وأمّا بالنسبة لفارس بن حاتم، فقد ركّز بشأنه على البُعد المالي وحسب، من دون أن يسعى لتفسير كلام الإمام بخصوص دعوة هذه الشخصيّة للبدع وإثارتها للفتن؛ كما أنّه استند في مسألة قتل فارس إلى رواية ضعيفة لا يُمكننا أن نعثر لها على أيّ تفسير معقول. ومن هنا، ومع أنّ مقالة "هيز" استعانت في بيان أطروحاتها بمصادر متقدّمة، إلاّ أنّها تضمّنت ادّعاءات خالية من أيّ دليل، وتفسيرات تحتاج إلى شواهد وتفتقر إلى رؤية جامعة وشاملة.

قائمة المصادر والمراجع

١. الأردبيلي، محمد بن علي، (١٤٠٣)، جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسناد، بيروت: دار الأضواء.

٢. الإسفراييني، أبو المظفر، ﴿لا تا﴾، التبصير في الدين، تعليق محمد زاهد كوثري، القاهرة: المكتبة الأزهريّة للتراث.

٣. الأشعري، أبو الحسن، ﴿لا تا﴾، مقالات الإسلاميّين، ﴿لا م﴾.

٤. بسّام، مرتضى، (١٤٢٦)، زبدة المقال من معجم الرجال، بيروت: دار المحجّة البيضاء.

٥. البغدادي،عبد القاهر، (١٤٠٨)، الفَرق بين الفِرق،بيروت: دار الجيل ـ دار الآفاق.

٦. الحرّ العاملي، محمد بن الحسن، (١٣٨٥)، الرجال، تحقيق علي فاضلي، قم: المؤسّسة العلميّة والثقافيّة "دار الحديث".

٧. الحلّي، الحسن بن علي، (١٣٤٢)، الرجال (لابن داوود)، طهران: جامعة طهران.

٨. الحلّي، الحسن بن يوسف، (١٤٠٢)، رجال العلاّمة الحلّي، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، الطبعة الثانية، قمّ: الشريف الرضيّ.

٩. الخوئي، السيّد أبو القاسم، (١٣٧٢)، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، الطبعة الخامسة، ﴿لا م﴾.

١٠. الساعدي، حسين، (١٣٨٤)، الضعفاء من رجال الحديث، الطبعة الثالثة، قم: المؤسّسة العلميّة والثقافيّة "دار الحديث".

١١. الشوشتري، محمد تقي، (١٤١٠)، قاموس الرجال، الطبعة الثانية، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

١٢. الطبرسيّ، أحمد بن علي، (١٤٠٣)، الاحتجاج على أهل اللجاج، تحقيق محمد باقر خرسان، مشهد: نشر مرتضى.

١٣. الطوسيّ، محمد بن الحسن، (١٤١١)، كتاب الغيبة للحجّة، تحقيق عباد الله الطهراني وعلي أحمد ناصح، قمّ، دار المعارف الإسلاميّة.

١٤. الطوسيّ، محمد بن الحسن، (١٤٢٧)رجال الطوسيّ، تحقيق جواد قيومي الأصفهاني، الطبعة الثالثة، قمّ: مؤسسة النشر الإسلامي.

١٥. العلياري التبريزيّ، علي بن عبد الله، (١٣٧١)، بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، تحقيق هداية الله مسترحمي، الطبعة الثانية، طهران: مؤسّسة "كوشانبور" للثقافة الإسلاميّة.

١٦. الكشّي، محمد بن عمر، (١٤٠٤)، اختيار معرفة الرجال، تحقيق السيّد مهدي رجائي، قم: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١٧. المامقاني، عبد اللّٰه، (١٣٨١)، تنقيح المقال في علم الرجال، تحقيق محيي الدين المامقاني، قمّ: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١٨. الواسطي البغداديّ، أحمد بن حسين، (١٣٦٤)، الرجال (لابن الغضائري)، تحقيق محمد رضا الحسينيّ، قم: دار الحديث.

١٩. النجاشي، أحمد بن علي، (١٣٦٥)، رجال النجاشي، الطبعة السادسة، قمّ: مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجامعة المدرّسين.

20. Edmund Hayes (2023) “Smash His Head with a Rock”: Imāmic Excommunications and the Production of Deviance in Late Ninth-Century Imāmī Shīʿism, Al- Masāq, 35:1, 54 - 75, DOI: 10.1080/09503110.2022.2133210